
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الفصل التاسع

مخالفة الجندي في الإقليد للزمخشري في المفصل

الفصل التاسع: مخالفة الجندي في الإقليد للزمخشري في المفصل.

تمتع الجندي رحمه الله بعلم واثق وقدرة على المخالفة و التحليل والإقناع،فهو عــندما يشرح المفصل لم يكن دوره الشارح فقط، فلم يقتف أثر الزمخشري في كل ما قاله في مفصله بل كانت له ردود على مالم يَرُق له من آراء الزمخشري، فرد، وحلل، وأقنع، وقد حاولت أن أقف على بعض هذه المواضع.

1. خالف الجنديُّ رحمه الله الزمخشريَّ في حد المبتدأ والخبر بحد واحد، حيث قال الزمخشــري متكلما عن حد المبتدأ و الخبر: هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قــولك: زيــد المنطلق.[1] وقال الجندي: ذكر المبتدأ والخبر بخصوصية اسميهما وحدهما بحد واحد، ومثله غير مستقيم؛ لما فيه من حدين مختلفين لحقيقة واحدة، بدليل امتناع قولك الإنسان والفرس جسم متحرك قاصدا تحديدهما بذلك.[2]

2. خالف الجنديُّ الزمخشريَّ في تشبيه(أل) التي في (التي) بــ:(أل) التي في (الله) حــيث قال: ولا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده لأنهما لا تفارقانه كما لا تفارقان النجم مع انهما خلف عن همزة إله، وقال:

مِنْ أَجْلِكِ يَا التي تَيَّمْتِ قَلْبِي   وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي[3]

وقــال الجندي مخالفا لرأي الزمخشري : وجه الشذوذ أن الألف واللام وإن كانا لازمــين في التي إلا أنهما ليسا بخلف عن جزء الكلمة كما كان خلفا عنه في: الله، وتشبُهِ الشيءِ بما هو أعلى حالا منه ليس على سنن القياس[4].

3. خالف الجنديُّ الزمخشريَّ لأنه أدرج المندوب تحت المنادى المنصوب، حيث قال

---

[1] / ينظر المفصل ص43.

[2] / تنظر الرسالة 170.

[3] / ينظر المفصل ص66.

[4] / تنظر الرسالة ص 270.

الزمخشري: أو مندوبا كقوله يا زيداه.[1]

فخالفــه الجــنديُّ بقــوله: وقوله في الآخر: أو مندوبا كقولك يازيداه، تمثيل للمــنادى المبني على الفتح، وليس ذلك بمستقيم؛ لأنه ليس بمنادى إذ ليس يستقيم أن يكــون مطلوبا إقباله، فلايستقيم أن يذكر جملة في باب المنادى، ألا تراه أفرد له فصلا.[2]

4. خالــف الجــنديُّ الزمخشــريَّ في تقسيمه لظرفي الزمان والمكان، واللذين هما المفعول فيه إلى مبهم ومؤقت، حيث قال الزمخشري: هما ظرفا الزمان والمكان، وكلاهمــا منقسم إلى مبهم ومؤقت.[3] فخالفه الجندي بقوله: قوله وكلا هما ينقسم إلــى مــبهم ومؤقت، هذا تقسيم للظروف الزمانية والمكانية إلى مبهم ومؤقت ، والــذي يقــع فــي المكان ظرفا هو المبهم لا غير فلا يستقيم تقسيمه إلى مبهم ومــؤقت، والتوقيت في الأصل: تحديد الوقت، ثم عم في كل تحديد، كذا قيل في تفسير المؤقت فبان بهذا أن المؤقت هو المحدود، وهو قول بعضهم، والمبهم عنده غير المحدود، ويرد على هذا القول الفرسخ وهو ظرف محدود بقياس مخصوص ، وهــو ينتصــب انتصاب الظروف بلا خلاف ، فلو كان المؤقت هو المحدود لامتنع نصبه ، لأنه مكاني لا زماني.[4]

5. خالف الجنديُّ الزمخشريَّ على حده للاستثناء بحد واحد، والذي يراه الجندي: أن يحد الاستثناء المنقطع بحد والمتصل بحد لأن بينهما فرقا، فالجندي أورد قولا وظهر لي أنه يقصد به الزمخشري ، ولم أجده في متن المفصل، وهو قوله: الاستثناء هو إخراج

---

[1] /ينظر المفصل ص62.

[2] / تنظر الرسالة ص 255.

[3] / ينظر المفصل ص 81.

[4] / تنظر الرسالة ص 313.

الشيء من حكم دخل فيه غيره، فلعل هذا القول وجده الجندي في إحدى نسخ المفصل التي أشار إليها في بعض المواضع بقوله: وفي بعض النسخ، أو وفي نسخ المفصل، وهو بنسبته هذا القول إلى الزمخشري يخالفه ويقول:

"هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره، ولم يقل دخل فيه هو وغيره، ليتناول ما قاله الاستثناء المنقطع.

فإنك إذا قلت: ما جاءني أحد إلا حمارا، كنت مخرجا حمارا من حكم دخل فيه غيره، وذلك الحكم: عدم المجيء، ولكنَّ: ما: أخرجتْه من حكم دخل فيه هو وغيره، إذا لم يدخل الحمار تحت أحد في قولك: ما جاءني أحد.

وحد الاستثناء مُشْكِل؛ لأن الاستثناء يجمع المتصل والمنقطع، ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع، والأولى أن يخرج كل واحد منهما على حِدَةٍ.

فالمتصل: هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه هو وغيره.

والمـــنقطع: هو أن يُذْكَر لفظٌ من ألفاظ الاستثناء ولم يُرد به إخراج شيء، سواء كان من جنس الأول، أو من غير جنسه".[1]

[1] / تنظر الرسالة ص386 ــ 387.